

له . ولا تقبل شهادة الشتام للناس والجيران لأنه معصية  
كذا تقبل غير المحيط . قلت غفرت ذنوبي في تصبره  
بصيغة شتام إشارة الى ان الاعتقال والكره شرط  
لورد شتامه كما لا يخفى . وتؤيد ذلك ما روى عن  
تاجي خان أنه قال ان اعتاد ذلك بطلت عدالتهم .  
وان نخل ذلك احيانا لم تبطل وده اعلم . واختلف  
اصحابنا في بئنة الاكراه هل هي مقدمة على بئنة الطوع  
ام بالقلب والاصح ان بئنة الاكراه بالقبول كما صرح  
من الغاضل العادي في فضوله وغيره . وفي القنية ما يشير  
الى ضعف ما صح في الفصول فانه قال بينة الطواعية  
اولا . ولو حكم حكم بئنة الاكراه نفذ حكمه . اقول  
المذهب الصحيح ما نقل عن الفصول العادية . وفي بعض  
الكتب . وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهو البيي الوجه  
لان الاكراه امر زائل والبيئات شرعت للأشياء  
لا للنفي فتأمل . وما يتدرج في العدالة وترد به الشهادة  
اكل طعام هي اداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع  
الناس وهبوا اليهم طعاما وبعث اليهم دوابا واخرجهم  
من المصر فركبوا والمواطعاهم اختلفوا فيه . قال  
ابن يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل  
في اكل الطعام . وقال محمد لا تقبل بهما والفتوى على قول  
ابن يوسف . قلت والفرق لابي يوسف بين الركوب والطعام .  
ان العادة حيت به سيما في الاتكحة ونثر السك والاراهم  
والدائير . ولو كان تادحا في الشهادة لما نعلوا ولا رآه المسلمون

شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف . والقياس  
لأنه لا يقبل وهو قول محمد وزفر . وان شهدوا عليه  
على اقرار المرتين والواهب والمصدق بالقبض جازت  
الشهادة في قولهم . ولو شهدوا على الرهن فشهد احدهما  
بعباية الرهن والآخر على اقرار الرهن به لم يقبل ويكون  
الرهن بمنزلة الغصب . قلت غفرت ذنوبي ما ذكر  
هنا من عدم القبول في مسألة الرهن يوافق ما نقله  
الزاهري في القنية من انه لا يجمع في الشهادة بين  
المول والفعل وقرع عليها ما لو ادعى الفاعل  
احد شاهديه بعباية الرهن والآخر على اقرار المدعي عليه  
لا يجمع قاله بجلان ما اذا شهد احدهما بالف  
للمدعي على المدعي عليه وشهد الآخر على اقرار المدعي  
عليه بهما فانها تقبل . اقول واما  
قلت هنا لأنه ليس يجمع بين المول والفعل لان الشهادة  
هنا من احدها فاقترنت على شغل ذمة المدعي عليه  
بالالف وجاز ان يكون الشاهد استند في ذلك الى  
الاقرار بخلاف المسئلة الاولى فان احد الشاهدين  
شهد على الفعل صريحا وهو الابع محصل الجمع بين  
المول والفعل ولا يجمع بينهما فردت فرع مما  
في العادة لو شهد احدهما ان فلانا باع منه بكذا  
وشهد الاخر ان فلانا اقرضه بالبيع بكذا تقبل  
لان لفظ الانشاء والاخبار فيه واحد . ولا تقبل  
شهادة محال الامير ودواؤيه ونوابه ورعاباه